دائرة الضوء:

# الشخصية المقامرة

د. سامية عبدالمجيد الأغبري

**تعني الشخصية المقامرة أي التي تعاند لتكون الأفضل دون غيرها، ولا تريد لأحد أن يتفوق عليها أو يكون أفضل منها..**

**فمثلا إذا فتح أي شخص محلاً ما وحقق ربحاً فإن الشخصية المقامرة تعمد إلى فتح محل مثله لتنافسه، وفي نفس المكان، لأن غرضها هو مقامرة الشخص الآخر من باب الغيرة وليس الحاجة.**

**فإذا كان سائقا لسيارة وحاول سائق آخر أن يتجاوزه في السير فإنه يشتط غيضا، فيسرع بسيارته محاولا سباق زميله، فيمكن أن يرمي بنفسه إلى التهلكة بسبب مقامرته، وقد يخلف ورائه ضحايا.**

**كما نلحظ ذلك في سلوك بعض الطلبة عندما يشاهد طالب زميلا له في الصف متفوقا ومجتهدا يكتب دروسه وواجباته بانتظام وتنسيق بديع فيعمد إلى سرقة ذلك الدفتر وإخفائه بدلا من استعارته لإكمال أي نواقص لديه.**

**فالشخص المقامر يتسم بحدة الطباع فهو دائما ينظر إلى ما بيد غيره ولا يكفيه ما يمتلكه من مال وعقار وما وهبه الله سبحانه من نعمة ولكنه يسعى جاهدا بكل ما أوتى من قدرة على المكر والدهاء لكي يتحايل على من يقامره.**

**ويلاحظ أن الشخص المقامر غالبا لا يقامر إنسانا أغلى منه في النواحي المادية بالذات ولكنه يقامر أكثراً أي شخص أقل منه في الوضع المادي ولو كان أخاه أو ابن عمه أو ابن خاله..**

**ولا يراعي الشخص المقامر صلة الدم أو الرحم في مقامرته.**

**ويدخل الشخص المقامر في مشاريع خاسرة وغير مفيدة له أو لأهله لأنه شخص لا يحب أن يتفوق عليه الشخص الذي يقامره.**

**وهكذا يظل الشخص المقامر في حالة قلق واضطراب دائم خاصة إذا لم يتمكن من هزيمة من يقامره فقد يدبر لمن يقامره المؤامرات والمكائد كي يجعله في وضع المهزوم، ويتشفى به.**

**وتتميز معظم الشخصيات المقامرة بأنها شخصيات مستواها التعليمي والثقافي هابط إلى الحضيض، وإذا وجدت بعض الشخصيات المقامرة المتعلمة تعليما عاليا فغالبا ما تكون شهاداتها مزورة.**

**كما تتميز بعض الشخصيات المقامرة بأنها شخصيات لديها عقد نقص عديدة كأن تكون من أسرة فقيرة جدا ثم اغتنت فجأة، فتحاول أن تغيظ الأشخاص الذين مازالوا فقراء ولم تمطر لهم السماء ذهبا ولا فضة.**

**وتخشى الشخصية المقامرة من الفقر لذا تتدرب على أصول وقواعد المقامرة، وقد تتأزم نفسيتها وتتدهور صحتها بسبب مقامرتها لشخص يحبها ويعمل كل ما بوسعه كي يرضيها، ومع ذلك تسعى الشخصية المقامرة لاستغلال طيبته ودماثة خلقه كي توقع به.**

**وتشعر الشخصية المقامرة بالغيرة القاتلة عندما يمتدح البعض الشخصية التي تقامرها، وتحاول أن تخفي غيظها دون جدوى، فقد تفتعل مشكلة من العدم كي تقهر الشخصية المقامرة.**

**ويزداد غيظها أكثر حين لا توليها تلك الشخصية أدنى اهتمام.**

**ولمواجهة الشخصية المقامرة أو التخفيف من مقامرتها ينبغي أن نتجاهلها تماما، ولا نثق بها على الإطلاق، ونحاول قدر الإمكان أن نضيق درجة العلاقة معها إلى أدنى حد ممكن.**

samiaagbary@hotmail.com

# لا حوار دون ثقافة وطنية

د.عبدالله عمر باوزير ●

**بعيداً عن كل الطروحات التجريدية والمشكلات السياسية العميقة والعابرة .. علينا الأخذ في الاعتبار أن هناك كثيراً من الأمور في حياتنا السياسية والفكرية الثقافية والاجتماعية ، لها تأثيرها رغم أننا لا نأخذها بالجدية وننظر إليها من زاويا التبسيط وعلى أساس (هذه ليست مشكلة) أو يمكن بحثها بعد التوصل إلى حلول للقضايا المتفاعلة سياسياً وإعلاميا..**

في الوقت الذي لو بحثنا هذه الأمور لوجدنا فيها ما هو أخطر .. وأكثر تأثيراً على مسارنا الوطني–والأكثر خطورة على وحدتنا الوطنية.

من هذه الأمور أو القضايا (المواطنة والثقافة الوطنية) .. المعارضة والثقافة السياسية، وغيرها الكثير من المفاهيم التي لا نوليها اهتماماً كافياً أمام ما يطرح على الساحة السياسية من دعوات وادعاءات لحوارات وطنية .. لا تهدف من دعواتها إلا لتحقيق مكاسب سياسية ذاتية حزبية أو مجتمعية في نهايتها لا تخدم إلا هذا الزعيم الحزبي أو تلك الشخصية الاجتماعية من خلال استخدام القضايا الوطنية والاجتماعية الموروثة والمستجدة، المركبة والمتراكمة، لا من خلال مواجهتها وتفكيكها والشروع في حلها بمسؤولية وطنية.

وإذا ما أخذنا المواطنة والثقافة الوطنية ... التي يرى فيها البعض تجريداً وتبسيطاً لقضايا سياسية أكبر وأكثر تعقيداً ويطالب بالتوجه في اتجاه الأمور الأكثر تعقيداً ولا نجد من يقول له من فريقه أو حلفائه إن الأمور والقضايا التي تطالب بها هي نتاج تلك التي ترى في بساطتها وسهولتها ما يدعو إلى تناولها، وهي في حقيقتها المكونة لهذه القضايا المعقدة والمركبة، لأن المعقد في النهاية هو المركب من البسيط، والمجرد والمحسوس هو نتاج ذهني مركب، تماماً مثل (الحوار الوطني والإنقاذ الوطني) الوطن داخل نفق مظلم !! جميعها نتاج ذهنية معقدة ومركبة تتلقفها عقلية سياسية ذاتية ولا أقول مسطحة !! لأن المواطنة قضية ما زالت خاضعة لرؤاها ومطامحها، أما المسألة الوطنية فمركب إلى السيطرة على العامة من الشعب من خلال الشعارات والمزايدات، لا قضية سياسية وثقافية وقيمية، يتوقف عليها بناء مختلف العلاقات في المجتمع والدولة لهذا الوطن اليمني.

فهل (الحوار الوطني) المطلوب هو بهدف التأسيس لعلاقات بين مكونات المجتمع والدولة على أسس وطنية؟! قادرة على تجاوز كل أنواع المعيقات والموروثات التراكمية المشوهة لثقافتنا الوطنية – الحزبية – الوطنية أو ما دونها، الاجتماعية والمناطقية والفئوية أو ما فوق الوطنية –الايديولوجية على اختلاف مصادرها وتوجهاتها – القومية والإسلاموية .. والدولية، اليبرالية منها والاشتراكية.

هذا التنوع الفكري والسياسي كان يمكن أن يثرى الحياة السياسية والثقافية في فضائنا الوطني إذا ما غادر الذاتية السياسية – الحزبية الضيقة إلى رحاب المواطنة من منظور مختلف عن منظور الوصاية والأفكار والتوجيهات ذات الأهداف .. المرتبطة بالنشأة الحزبية الانقلابية للوصول إلى السلطة وإحداث التغيير، وفقاً لمنظورها الأيديولوجي.

هذه الثقافة السياسية ما زالت مع الأسف هي المهيمنة على الذهنية الحزبية، وبالتالي لم تتقبل الدعوة إلى (حوار وطني) في إطار المؤسسات الدستورية!؟ لتحديث البنى القانونية والدستورية المنظمة لعلاقات المكونات الاجتماعية في الدولة والمجتمع، رغم صدور الدعوة من أهم مؤسساتها الدستورية (مؤسسة الرئاسة) فمازالت تلك الثقافة قاصرة دون استيعاب رئيس الجمهورية – يمثل سيادة الشعب، وبالتالي رئيس الجمهورية مؤسسة سيادية دستورية تماماً، كما أن مجلس النواب، مؤسسة تشريعية تمثيلية للشعب ،وإلا ماذا يعني مقابلة دعوة رئيس الجمهورية لحوار وطني غير مشروط إلا بالتزام بالمؤسسات الدستورية؟! ثم كيف سنبني الدولة اليمنية الحديثة .. إذا لم ندرك أهمية المؤسسات؟! وأن الدولة الحديثة هي دولة المؤسسات والقانون؟!

تلك أسئلة تبدو من البساطة والوضوح، ولكنها وبكل بساطة خارج دائرة حواراتنا السياسية والثقافية، مما جعلني أستهل مقالي هذا أن هناك الكثير من الأمور البسيطة في حياتنا السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية لها تأثيرها ولا نأخذها بجدية كافية وننظر إليها من زاوية التبسيط رغم أهميتها ودورها، وذلك لأسباب منها:

ضمور الوطنية وثقافة المواطنة .. عندما أقول ضمور الوطنية هنا لا انتقص من سلامة الانتماء الوطني وإنما أجد في ثقافة المواطنة من حيث كونها حجر الأساس في مشروع البناء الوطني للدولة اليمنية الحديثة في اليمن الجديد والمعاصر – مشوهة، إلى الدرجة التي أدت إلى ضمور الانتماء الوطني وإلى حد الاجتراء على الثوابت والقيم الوطنية التاريخية والحديثة، لا من قبل القوى المناوئة لوحدة الوطن اليمني .. والعاملة على تفتيت وحدته الوطنية، بل والمتمثلة في الدعوات للإنقاذ الوطني والحوارات المشروطة بتجميد العمل في إطار أحكام الدستور والقوانين المنظمة للدولة والمجتمع، وهي أي الدعوات .. لا تصدر من قبل قوى طائفية أو فئوية ومناطقية وهي موجودة وجميعنا يعلم بوجودها ودوافعها قبل منتصف القرن العشرين .. الذي نشأت فيه الحركة الوطنية اليمنية – موحدة الأهداف وإن كانت شطرية العمل والنضال في ظل ظروف التجزئة السياسية والاجتماعية .. بكل معطياتها السياسية والاجتماعية القهرية قبل ثورة ٢٦ سبتمبر١٩٦٢ م وحتى بعدها في ظل الأوحدية الوطنية.

هذه الفئوية – السلالية وتلك المناطقية والعشائرية هي جزء من بعض الموروثات المعيقة والمقدور على احتوائها في المشروعات الوطنية، إلا أنه في ظل هذه الثقافة الوطنية والسياسية الحزبية المكونة لمنتظمنا السياسي، والمتمثلة في المعارضة السياسية، الشرعية التي ذهبت إلى حد تبني طروحات تلك الموروثات رغم ما تسببت فيه على مدى ربع قرن من صراعات سياسية وانقلابات دموية – داخلية، من نتاجها هذا الضمور الوطني وبالتالي ثقافة المواطنة –التي تعيش، والمطلوب معالجة هذا الضمور وتلك الضآلة الثقافية .. لمفاهيم وقيم وحقوق – المواطنة من خلال استراتيجية وطنية يتفق عليها الجميع في (حوار وطني) غير مشروط إلا بالبناء المؤسسي والوحدة الوطنية وتحت سقف المؤسسات الدستورية .. وهذا يجب أن يتمثل في مجموعة من المبادئ والقواعد والمسئوليات والسلوكيات السياسية المنضبطة والملتزمة بالجوامع المشتركة الوطنية ومقتضياتها المتمثلة في احترام حقوق المواطنة .. وفقاً لمبادئ الحرية والعدل وما يندرج في إطارها من متواليات ينظمها الدستور والقوانين النافذة في السياق الوطني والاندماج المجتمعي لترسيخ الوحدة الوطنية.

مثل هذا (الحوار الوطني) يتطلب ثقافة وطنية وسياسية قادرة على كسر حاجز الأنا الضيقة والوصاية السياسية المشدودة إلى ثقافة سياسية – انقلابية وأيديولوجية ضيقة الأفق لا تجيد غير التمترس خلف طروحاتها وتخطي ما سواها، هذه الثقافة التي سحبناها من ماضي الإلغاء أو (اللحس!؟) والشطب والنفي والتشريد لا تؤسس لحيوية وفعالية سياسية مطلوبة (لحوار وطني – شامل) داخل هذه التنظيمات أولاً .. ثم داخل المجتمع بمختلف مؤسساته ومنابره – المدنية والحزبية في فضاء سياسي واجتماعي .. حيوي يتمتع باستقرار سياسي واجتماعي ينظمه الدستور وتحكمه القوانين.

– ليست مسألة الانتماء الوطني مسألة بسيطة ومن الأمور التي نأخذها في حواراتنا على أساس المسلمات الوجدانية – العاطفية، ولا قضية قابلة للمساومات على طاولة المفاوضات السياسية، فهي قيمة إنسانية وثقافية وتاريخية كبرى لدى مختلف الأمم والشعوب، كونها الوعي الحاضن لقيم وحضارة المجتمع وهويته المعبرة عن مكانته ودوره التاريخي وهي معبرة أيضاً عن قيم روحية وقومية قادرة عن تغيير الحاضر استعدادا للمستقبل من خلال العمل الجمعي الواضح الأهداف والمنظم في اتجاه بناء وطن قادر على استيعاب مقتضيات المعاصرة ومواكبتها من خلال مشروعات التنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل مواطنة متساوية ومتكافئة قادرة على تجاوز كل تلك الموروثات من خلال ثقافة وطنية غير منعزلة ومتفاعلة في الفضاء السياسي الوطني ومع مختلف الثقافات في هذا العصر بكل ما فيه من سرعة التحولات والمتغيرات – دون أن تفقد هويتها الوطنية والقومية.

لذلك أستطيع القول: إن كل ذلك مرهون بمنتظم سياسي ديناميكي ومتجدد ،قادر على تجاوز حدود ثقافته السياسية والأيديولوجية الأحادية إلى التعددية السياسية والعمل على الاستفادة من تجارب الماضي والتحرر من التبعيات الايديولوجية وتوظيفها في ترسيخ ثقافة وطنية .. فوق الانتماءات الفئوية والعشائرية والمناطقية..هذه الثقافة ضرورة على المستوى الوطني والحزبي، بل هي مسؤولية الأحزاب السياسية، التي يفترض أنها تدرك أن الوطن أوسع من الأرض والحدود الجغرافية، التي يقيم عليها أبناء الوطن اليمني، وإن تباينت اجتماعياً وجغرافياً فهذا التباين الذي ألقت به قرون التجزئة وعقود التشطير هو جزء من موروثات الماضي الذي غادرناه في٢٢ مايو١٩٩٠ م، وهي موروثات لا تلغي وحدته الثقافية والقومية والإسلامية فضلاً عن الجغرافية والاجتماعية حيث لا توجد أثنيات عرقية أو أقليات طائفية .. وهذه حقيقة قد لا تتوفر في مجتمعات عربية أخرى.

هذه الحقيقة .. أقوى بكثير من أي موروثات إذا ما أدركنا أن الحزبية ليست حالة مضادة للمواطنة .. وتحررنا من ثقافة الاستعلاء والوصاية وفرقنا بين المعارضة السياسية للوصول إلى السلطة عن طريق الشعب مالك السلطات، والمعارضة السياسية المراهنة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للحصول على السلطة عن طريق اعتسافها عسفاً من خلال المساومات في هذه الظروف والوطن بأسره يواجه أخطار وتحديات داخلية وخارجية تهدد أمنه القومي .. بكل أبعاده الوطنية والمجتمعية.

هذه الثقافة السياسية لمعظم تنظيماتنا هي قضية نسبية، ولا أعني نسبية بين الأحزاب بل داخل تنظيماتها وقواعدها التي لا تمارس حقوقها في صنع القرار وفي اختيارها لقياداتها التنفيذية والتشريعية وعلى مستوى مفاصل تنظيماتها التي أضحت مجرد أداة لرغبات قياداتها بل وأبواق لتلميع طروحات تلك القيادات ومنها كوادر على درجة عالية من الثقافة السياسية والكفاءة العلمية والخبرات المهنية والوظيفية .. ولكنها عاجزة عن إحداث تغيير حقيقي لا لأسباب أيديولوجية فكرية، ولكن وفي الغالب لأسباب مادية ومعنوية – لسيطرة تلك القيادات على الموارد المالية .. وفي معظمها خارجية تحت مسميات شتى، هيئات مساعدات أو جمعيات خيرية .. ومنها التي أصبحت العضوية والانتساب إليها وسيلة لتقوية القوى المناوئة لحاضر ومستقبل الوطن اليمني.

مثل هذه الأحزاب الفاقدة لدورها الوظيفي الوطني هي بالضرورة فاقدة لدورها الوظيفي المعارض سياسياً .. كونها معارضة هدفها فقط الحصول على حصة من السلطة من خلال استغلال المخاطر والتحديات للأمن القومي اليمني، لا معارضة سياسية تضطلع بدورها الوظيفي في ترسيخ الوحدة الوطنية من خلال نشر ثقافة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات .. للوصول إلى السلطة على قاعدة التعامل الايجابي مع التعددية السياسية ومتطلباتها لإثراء الحياة السياسية من خلال الحوار السياسي المستمر الداخلي التنظيمي الرأسي والأفقي وعلى المستوى الوطني– السياسي والمدني، بعيداً عن الشعارات والادعاءات الحزبية، أو المناطقية .. وفي مقدمة ذلك القبول بحوار وطني ذي أجندة محددة الأولويات .. لا محددة القضايا في ظل أحكام الدستور والقوانين لا خارجها .. وفي تقديري الشخصي الانتخابات النيابية تشكل أحد أهم الفضاءات الحوارية، التي يجب أن تستغل من قبل مختلف القوى السياسية .. بما فيها دعاة الحوارات الإنقاذية حتى لا نتحول إلى مجتمع كنتوءات .. وتصبح ثقافة الفئوية والعشائرية والمناطقية هي السائدة على حساب ثقافة الانتماء الوطني والمواطنة. هذه دعوة لحوار يفضي بنا إلى ترسيخ حقوق المواطنة وموجبات الانتماء الوطني وحتى تكون التعددية وسيلة لبناء وطني، ومواطنة تدرك حقوقها وواجباتها.. دون حدود تتجاوز سلطة القانون.

■ كاتب وناشط سياسي-عضو المجلس المحلي م/حضرموت

إعلان